

# من هم اللاجئون الفلسطينيون؟

تيري ريبيل

الفلسطينية حول حرب ١٩٤٨ والتي وثقت مسبقاً من قبل باحثين فلسطينيين مثل قسطنطين زوريق، وعارف العارف ووليد خالدي، إضافة إلى الشهادات الشفهية للفلسطينيين الذين عاشوا الحرب.

رسمت السجلات التاريخية - الموجودة في أرشيفات الأمم المتحدة والصليب الأحمر - صورة الممارسات العسكرية التي كانت، في أحسن الأحوال، مشكوك بها ضمن المبادئ الحالية التي تحكم قوانين الحرب. وقد أفاد الكونت فولك برنادوت، وسيط الأمم المتحدة لفلسطين، مباشرة قبل اغتياله من قبل المنظرين اليهود في سبتمبر/أيلول ١٩٤٨: «هناك سرقة وسلب واسع النطاق، وحالات من الدمار للقرى دون جود لأيّة ضرورة عسكرية ظاهرة». وبالرغم من ذلك، كتب باب أن وجود خطة رئيسية لطرد الفلسطينيين هو أمر بعيد؛ لأن ما كان يهيمه هو «صياغة مجتمع أيديولوجية، يعلم كل عضو من أعضائه، سواء جديد أو محارب، بأنهم هم من يجب أن يساهموا في الإعراف به كطريق وحيد لتحقيق حلم الصهيونية بإخلاء أرض السكان الأصليين».

«تعتبر مشكلة اللاجئين الفلسطينيين دون عن كل مشاكل اللاجئين حول العالم هي الأكبر والأعقد في كل مراحلها؛ فهي معضلة يعود تاريخها إلى ٥٧ عاماً ماضية. وفي البداية أدى قرار الأمم المتحدة رقم ١٨١ والصادر في نوفمبر ١٩٤٧ بتقسيم فلسطين إلى نشوب نزاع بين العرب واليهود دام من عام ١٩٤٧ إلى ١٩٤٨ وأدى في النهاية إلى طرد أو هروب حوالي ٧٥٠ ألف إلى ٩٠٠ ألف شخص من فلسطين، معظمهم من العرب. وفي ديسمبر ١٩٤٨ أفاد قرار الامم المتحدة اللاحق رقم ١٩٤ بالسماح لأولئك اللاجئين الراغبين بالعودة إلى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم بالعودة في أقرب موعد ممكن، وتعويض الذين لا يرغبون بالعودة عن ممتلكاتهم التي فقدوها أو التي تعرضت للأذى. إلا أن هذا القرار لم ينفذ أبداً، إضافة إلى أن إسرائيل رفضت السماح للعرب المهاجرين بالعودة إلى منازلهم، بل ودمرت معظم قراهم.» «لا تمتد سلطات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى أغلبية اللاجئين الفلسطينيين استناداً إلى الفقرة ٧ (ج) من قانون المنظمة الذي يستثنى الأشخاص الذين يحصلون على مساعدة أو حماية المنظمات أو الوكالات الأخرى للأمم المتحدة. واستثنى بند مماثل هؤلاء اللاجئين من إتفاقية الأمم المتحدة للاجئين لعام ١٩٥١.»

حالة لاجئين العالم للعام ٢٠٠٦، المادة ٥ من تقرير المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين<sup>١</sup>

يعتبر ثلاثة أرباع الفلسطينيين من اللاجئين، بالإضافة إلى أن واحد من كل ثلاثة لاجئين في العالم فلسطيني. وأكثر من نصف الفلسطينيين هم نازحون خارج حدود بلادهم المعروفة على مر التاريخ.

في المجتمع الدولي، بما في ذلك الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي، يواصلون النظر إلى حلول مثل الاندماج في الدولة المضيفة والتوطين من الحلول المثبتة والأساسية للاجئين الفلسطينيين.

تقدم كل من الفلسطينيين والإسرائيليين بشكاوى حول استثنائية قضية اللاجئين الفلسطينيين. فالعديد من الإسرائيليين، على سبيل المثال، يدعون أن النظام المنفصل الذي أسس خصيصاً للاجئين الفلسطينيين، علاوة على تردد الدول العربية المضيفة في توطين اللاجئين الذين لا يستطيعون ممارسة حقهم في العودة، سيحد من وجود حل طويلة الأمد لقضية اللاجئين. ويجادل الفلسطينيون بأنه بينما تواصل الأمم المتحدة بالتأكيد، من حيث المبدأ، على حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى أراضيهم الأصلية، أخفق عدد من الدول الأعضاء في حشد المصادر السياسية والمادية التي تجعل من عودة اللاجئين محتملة في السياقات الأخرى.

## الأسباب الأساسية للنزوح

بشكل عام، لا يتفق الإسرائيليون والفلسطينيون على الأسباب الأساسية للنزوح الفلسطيني. ويجادل العديد من الإسرائيليين بأن الفلسطينيين هربوا أثناء حرب ١٩٤٨ بناء على أمر القادة العرب أو أن النزوح الجماعي للسكان العرب المحليين كان ببساطة، وحسب كلمات المؤرخ الإسرائيلي بيني موريس، ناتجاً عن الجوانب المؤسفة لحرب شنت على الدولة اليهودية الجديدة. أما الفلسطينيون، من الناحية الأخرى، فيصفون ١٩٤٨ ككنبة طردوا خلالها من قبل القوات العسكرية الإسرائيلية وهربوا من الخوف، ويتمنون العودة إلى بيوتهم عندما تقف العداوات.

الطبيعة المتضاربة للقصص الإسرائيلية والفلسطينية يمكن أن توضح، في الجزء الأكبر منها، المخاوف من الإدعاءات المستقبلية للاجئين. فعلى سبيل المثال، يقلق العديد من اليهود الإسرائيليين من أن يدعم اعتراف إسرائيل بمسؤوليتها الطلبات الفلسطينية بحق العودة والتعويض عن الممتلكات والمنازل. وعلى الرغم من هذا، مال بحث أرشيفي قام به مؤرخين إسرائيليين مثل موريس، وتوم سيجيف، وأفي شلايم، وإلين باب إلى تأكيد المعتنقات المركزية للقصّة

على الرغم من وجود إعراف دولي حول خطورة المشكلة، إلا أنه ما زال هناك نسبة قليلة من المعرفة بين الشعوب أو تضليل حول عدد أكبر شريحة للاجئين العالم. وقد اكتشفت دراسة أجريت مؤخراً للتغطية الإخبارية في قنوات التلفزيون حول النزاع الإسرائيلي الفلسطيني في المملكة المتحدة أن أكثر المشاهدين البريطانيين لا يعرفون بأن الفلسطينيين اجبروا على مغادرة بيوتهم وأراضيهم عندما أسست دولة إسرائيل في عام ١٩٤٨.

أما العديد من المطلعين على قضية الفلسطينية، كمؤلفو أوراق العمل التي طورها مركز دراسات اللاجئين في وزارة التنمية الدولية البريطانية، فإنهم يميلون إلى «رؤيتهم كحالة منفصلة عن اللاجئين الآخرين في المنطقة، بل وفي الحقيقة، منفصلين عن السياق العالمي عموماً». وقد يعود ذلك جزئياً إلى النقاش المعقد الذي يغلف قضية اللاجئين، وخصوصاً حق العودة. ويعود ذلك أيضاً إلى جوانب فريدة للنزوح الفلسطيني مثل:

- توصية قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٨١ لعام ١٩٤٧ بتقسيم فلسطين إلى دولتين ساهمت في النزوح الإجباري الأول للفلسطينيين.
- التعريف المقبول عالمياً للاجئين - المادة ١١ (٢) من إتفاقية ١٩٥١ المتعلقة بحالة اللاجئين - لا ينطبق على أغلبية اللاجئين الفلسطينيين.
- أسست الأمم المتحدة وكالات دولية منفصلة، وهما لجنة التوفيق التابعة للأمم المتحدة، ووكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (انظر ادناه) لتوفير الحماية والمساعدة والقدرة على البحث عن حلول متينة لهذا العدد من اللاجئين بناءً على المبادئ الموسعة لقرارات الأمم المتحدة ذات العلاقة.
- أكثر الفلسطينيين اليوم هم لاجئون وبلا وطن.
- بالرغم من بقاء بند العودة طوعية للوطن من حيث المبدأ وفي الممارسة، حيث أنه الحل المتين الأساسي للاجئين حول العالم، إلا أن إسرائيل - الموطن الأساسي لأغلبية اللاجئين - وأطراف هامة

القدرة على توفير الخدمات والتأثير على ميزانيات المساعدة الإنسانية وعلى إدعاءات اللجوء. وهذا يوضح التناقض الواسع في تخمين عدد اللاجئين الفلسطينيين.

وقدرت التخمينات الإسرائيلية والفلسطينية للأعداد الكلية للفلسطينيين النازحين في فترة عام ١٩٤٨ من عدة مئات من الآلاف كحد أدنى إلى مليون تقريباً كحد أعلى. وتراوح الأعداد الكلية للنازحين الفلسطينيين للمرة الأولى من أراضي ١٩٦٧ الفلسطينية المحتلة من أكثر من ١٠٠ ألف إلى تقريباً ٣٠٠ ألف. ومالت الدراسات السكانية التي قارنت بين حجم السكان قبل الحرب الفلسطينية بعدد الفلسطينيين الذين بقوا بعد نهاية كلا الحربين إلى تأكيد التخمينات للعدد الأعلى. وقدر البعض بأن حوالي ٢٠ ألف فلسطيني نزحوا سنويا بعد ١٩٦٧.

وعادة ما كانت الدراسات الأكاديمية وأجهزة الإعلام الشعبية تستشهد بأرقام تسجيل وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين كالحجم الكلي لعدد اللاجئين الفلسطينيين. وأفادت آخر حقائق لوكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين بلأن عدد اللاجئين الفلسطينيين الكلي هو ٤,٢٥ مليون: الأردن ١,٧٨ مليون؛ غزة ٠,٩٦ مليون؛ الضفة الغربية ٠,٦٨ مليون؛ سوريا ٠,٤٢ مليون ولبنان ٠,٤ مليون. وبالرغم من أن بيانات التسجيل الخاصة بوكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين تقدم نقطة بداية أساسية، إلا أن بيانات الوكالة استشنت: لاجئين ١٩٤٨ الذين لم يسجلوا أو يطابقوا متطلبات إستحقاق خدمات وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين؛ ولاجئين ١٩٦٧؛ وأولئك النازحين بعد ١٩٦٧ والنازحين داخلياً. بالرغم من أن تسجيلات وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين للنازحين للنازحين داخلياً في إسرائيل أصبحت غير فعالة في عام ١٩٥٢، إن أنها ما زال غير واضحاً لحد الآن إذا كان سيطلب من وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين تحميل مسؤولية النازحين داخلياً الجدد في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

تتضمن مصادر المعلومات الإضافية للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وجود إحصائيات للاجئين فلسطينيين موجودين خارج مناطق العمليات الخمس الخاصة بوكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين وخارج نطاق الحماية الدولية، وإستطلاعات الإحصائيات الحكومية، والدراسات السكانية المستقلة (التي نفذتها منظمات مثل مؤسسة فافو للعلوم الإجتماعية التطبيقية<sup>٥</sup>) وتقديرات المجتمع

عما إذا كانوا يحصلون على المساعدة الدولية أم لا، إلا أن هذه المبادرة فشلت بسبب قلة التعاون بين الدول المضيفة.

وفي أوائل الخمسينات، شرعت لجنة المصالحة لفلسطين التابعة للأمم المتحدة، والتي أسست بقرار من الجمعية العمومية رقم ١٩٤(٣) لتسهيل الوصول إلى حل بين كل جوانب نزاع عام ١٩٤٨، بإعداد تعريف واقعي للاجئ الفلسطيني ولتمييز أولئك الأشخاص المحتاجون للحماية الدولية. وكان التعريف سيغطي كل الأشخاص الذين نزحوا في فلسطين أثناء حرب ١٩٤٨ بصرف النظر عن أصولهم العرقية أو الوطنية أو الدينية. ولكن في ضوء الخلافات القوية بين إسرائيل والدول العربية والفلسطينيون تقلصت دائرة حماية اللجنة بشكل كبير ولم يتم تبني التعريف أبداً. وأخفقت الأمم المتحدة بتوفير الآليات أو المصادر اللازمة للجنة المصالحة لفلسطين والتابعة للأمم المتحدة لتنفيذ سلطاتها في إطار النزاع الطويل. ووصلت اللجنة إلى نتيجة تفيد بأنها غير قادرة على تنفيذ سلطاتها بسبب قلة الإرادة السياسية الدولية. واليوم لا تمتلك اللجنة أي ميزانية ولا أي موظفين.

### لا يوجد تعريف شامل ومحدد للاجئ الفلسطيني

تطبق على أكثر اللاجئين الفلسطينيين المادة ١١ من إتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١، التي أدخلت أثناء عملية صياغة الاتفاقية لمعالجة الظروف المحددة للاجئين الفلسطينيين. وقد أخذت هذه المادة بعين الاعتبار حقيقة أن الأمم المتحدة أعدت وكالات معينة لحماية ومساعدة هذه المجموعة من اللاجئين. وقد وقع الفلسطينيون الذين نزحوا للمرة الأولى بعد ١٩٦٧ فقط ضمن المادة ١١ (٢) من الإتفاقية لأنهم لم يحصلوا على خدمات اي من وكالات الأمم المتحدة الأخرى. وعلى الرغم من هذا، عموماً لم تطبق المادة ١١ من إتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١ بشكل صحيح في قضايا اللجوء الفلسطينية حول العالم.

### ما هو عدد اللاجئين؟

مما لم يدعو للاستغراب، أخفق الإسرائيليون والفلسطينيون في الإتفاق على عدد اللاجئين الفلسطينيين، مما زاد الأمر تعقيداً بسبب نقص التعريف المقبول عالمياً للاجئين، وعدم وجود نظام تسجيل شامل إضافة إلى الهجرة المتكررة. ولكن هذا الموضوع ارتبط أيضاً بالأمن والمخاوف السياسية في الدول المضيفة مثل الأردن ولبنان، والمخاوف حول العودة للوطن (إسرائيل) والمخاوف الدولية حول

وبالرغم من أن نزوح الفلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزة أثناء وبعد حرب ١٩٦٧ يمكن أن ينسب إلى أسلوب مماثل من الإنتهاكات، إلا أن النقاشات حول السبب الذي دفع الفلسطينيين للهروب في الحروب اللاحقة كانت أقل تعقيداً لأن الحلول كانت متوقعة مثل: العودة إلى أراضي الفلسطينية المحتلة لعام ١٩٦٧، دون تتحدى لسيادة وطبيعة إسرائيل كدولة يهودية. وهذا لا يعني بأن الإسرائيليين والفلسطينيين موافقون على حلول قضايا اللاجئين من حرب ١٩٦٧ والنازحون من قبل الإحتلال العسكري لحوالي ٤٠ سنة. وأثارت إسرائيل شجاراً حول رأي مستشار محكمة العدل الدولية والصادر في بيوليو/تموز ٢٠٠٤ حول النتائج القانونية لبناء جدار بطول ٦٥٠ كيلومتراً في الضفة الغربية مما أكد على عمق الخلاف بين الطرفين.

### من هو اللاجئ؟

في هذا الموضوع أيضاً لم يتفق الإسرائيليون والفلسطينيون على تعريف اللاجئ الفلسطيني. وأثناء العديد من جلسات المفاوضات في التسعينيات، أخفق الأطراف في الوصول إلى إجماع حول تعريف اللاجئ. ففي الوقت الذي دافعت فيه إسرائيل عن تضيق دائرة التعريف وتقيدتها على لاجئي الجيل الأول؛ وهم أولئك المرحلين في الواقع في عام ١٩٤٨ وعام ١٩٦٧، دعى الفلسطينيون لتعريف شامل أو موسع يتضمن أطفال وأزواج اللاجئين، وآخرون خضعوا لنفس ظروف اللاجئين، بما فيهم البعدين عن الأراضي الفلسطينية المحتلة من قبل إسرائيل، والأشخاص الذين كانوا في الخارج في وقت وقوع الحرب ولم يستطيعوا العودة، والأفراد الذين انتهكت إسرائيل حقوق إقامتهم وأولئك الذين لم ينزوحوا ولكنهم فقدوا سبل الوصول إلى أماكن إقامتهم.

وقد ظهر هذا الخلاف من حقيقة أنه ليس هناك تعريف شامل للاجئ الفلسطيني. ويعتبر أكثر تعريف مستخدم بشكل عام هو ذلك المستخدم من قبل وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، وهي وكالة للأمم المتحدة بدأت في عام ١٩٤٩، أي قبل سنتين من تشكيل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لتوفير الإغاثة والمساعدة للاجئين في الضفة الغربية وقطاع غزة والأردن ولبنان وسوريا. ولكن على خلاف المادة ١١ (٢) من إتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١، فإن تعاريف وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين تعريفها بالكاد تقدم أية معايير للمساعدة لأنها لا تعرف حالة اللجوء. وقد أطلقت مبادرة للأمم المتحدة في الثمانينات لإصدار بطاقات هوية لكل اللاجئين، بصرف النظر



المدني (مثل تلك المقدمة من سيفيتاس<sup>١</sup>). قرص تعريف أوسع وكثر وصفية لمجال النزوح وعدد المتضررين المحتملين، وبمعنى آخر: ليس بالضرورة أن يعتبر كل الأشخاص المحتاجين للحماية اليومية هم ضمن لاجئي ١٩٤٨، و ١٩٦٧ وبعد ١٩٦٧ - لأن حوالي ثلاثة أرباع الشعب الفلسطيني نازح منذ ١٩٤٨. وقدر مركز بادل للمصادر الخاصة بإقامة وحقوق اللاجئين الفلسطينيين<sup>٢</sup> والذي يقع مقره في بيت لحم بأن العدد الكلي للفلسطينيين النازحين هو أكثر من سبعة مليون.

### التعاملات مع قضية اللاجئين الفلسطينيين

كانت هناك فترتان وحيدتان للمفاوضات الرسمية حول قضية اللاجئين الفلسطينيين: المفاوضات المبكرة التي نسقتها الأمم المتحدة في لوزان (١٩٤٩) وفي باريس (١٩٥١)، وعقدت محادثات أكثر حداثة تحت رعاية عملية أوسلو للسلام. وتضمنت هذه المحادثات الرباعية الأخيرة (في التسعينيات) حل لقضية لاجئين ١٩٦٧، وبعدها

وجهت الولايات المتحدة محادثات ثنائية في كامب ديفيد (في عام ٢٠٠٠) وتلاها محادثات قصيرة في طابا (في عام ٢٠٠١) لمعالجة قضية لاجئين ١٩٤٨. وقد كانت كل مجموعات المحادثات الثلاث بقيادة خاصة - بمساهمة قليلة فقط من المجتمع المدني - وانتهت دون الوصول لحل.

وفي بداية التسعينيات بدأ اللاجئين الفلسطينيين بتنظيم مؤتمرات شعبية، وورش عمل ومظاهرات مطالبين بالاعتراف بحقوقهم والحصول على عملية أكثر شمولية. وبدأت الدراسات المؤخرة تدرس أماكن مثل البوسنة لفحص مشاكل قانون الممتلكات المهملة، وفي غواتيمالا للاطلاع على خبرات اللاجئين، وفي جنوب أفريقيا للحصول على الحقيقة والمصالحة الوطنية. وقد سافر بعض اللاجئين إلى أماكن قريبة مثل قبرص والبوسنة، وأماكن بعيدة مثل جنوب أفريقيا ليتعلموا إجراءات جديدة تفيدهم في تقديم شكاوى بخصوص التعويض عن ممتلكاتهم<sup>٣</sup>. وبالرغم من ذلك ما زالت التحركات الرسمية للوصول إلى حلول تميل للنظر إلى مجموعات اللاجئين على أنها مجموعات نادرة ولكنها أيضاً بحاجة إلى حل نادر،

بحد ذاتها تحدي من المؤكد أنه يلاحق الحلم السياسي لكل أولئك الملتزمين كلياً بالوصول إلى تصالح عادل ودائم بين إسرائيل وفلسطين<sup>٤</sup>.

تيري ريمبل كان من مؤسسي مؤسسة بديل عندما كان منسق المعلومات والأبحاث في الفترة ما بين ١٩٩٨ و٢٠٠٤، وهو الآن مستشار مستقل ويكمل دراسته للدكتوراه في جامعة اكستر. بريده الإلكتروني: [t.rempel@exeter.ac.uk](mailto:t.rempel@exeter.ac.uk) هناك نسخة أطول من هذه المقالة تحوي المزيد من التفاصيل على الموقع: [fmreview.org/pdf/](http://fmreview.org/pdf/) [rempel.pdf](http://rempel.pdf) للمزيد من المعلومات، الرجاء الاطلاع على الموقع: [www.badil.org/Refugees/refugees.htm](http://www.badil.org/Refugees/refugees.htm)

١. [www.rsc.ox.ac.uk/PDFs/Policy%20Approaches%20to%20Refugees%20and%20IDPs%20RSC-DFID%20Vol%20II.pdf](http://www.rsc.ox.ac.uk/PDFs/Policy%20Approaches%20to%20Refugees%20and%20IDPs%20RSC-DFID%20Vol%20II.pdf)  
٢. [www.unhcr.org/cgi-bin/text/xvtx/publ/opendoc.htm?tbl=PUB.٢L&id=44443c92f](http://www.unhcr.org/cgi-bin/text/xvtx/publ/opendoc.htm?tbl=PUB.٢L&id=44443c92f)  
٣. [www.un.org/unrwa/publications/pdf/rr\\_countryandarea.pdf](http://www.un.org/unrwa/publications/pdf/rr_countryandarea.pdf)  
٤. متعقدة بسبب حقيقة أن بعض الدول لم تعترف بـ«الفلسطينيين» كقصة».  
٥. [www.fao.no/ais/mideast/palestinianrefugees/index.htm](http://www.fao.no/ais/mideast/palestinianrefugees/index.htm)  
٦. [www.civitas-online.org](http://www.civitas-online.org)  
٧. [www.badil.org](http://www.badil.org)  
٨. [www.badil.org/Campaign/Study\\_Tours/study-tours.htm](http://www.badil.org/Campaign/Study_Tours/study-tours.htm)  
٩. <http://www.hijra.org.uk/PDF/NHQ16/NHQ16.pdf> و

إلا أن هذه العملية قامت بتهميش دور القانون الدولي وصوت اللاجئين أنفسهم، ما لم يتم إقصائهم.

وفوق كل ما قيل، ما زالت قضية اللاجئين الفلسطينيين تعتبر قضية جدلية بسبب التحدي الكبير الذي تفرضه، والذي أشارت إليه باربرا هاريل-بود على أنه نظام مرتب للدول الحاكمة<sup>٥</sup>. مشيرة إلى أن اللاجئين يمثلون «التحديات الأساسية للسلطة، وذلك بفرض العوامل الدولية التي ستأخذ المبادئ الأخلاقية وحقوق الإنسان الأساسية بعين الاعتبار، وهو جزء من القوانين الدولية». وفي قلب هذا التحدي تظهر قضية أسلوب احترام حقوق اللاجئين الفلسطينيين في سياق مجموعة المتطلبات الإسرائيلية للحفاظ على الأغلبية اليهودية.

ولا تعتبر هذه القضية نظرية أو قانونية فقط، فهي أيضاً تتعلق بالاختلافات الأساسية بين النظرة الإسرائيلية والفلسطينية نحو الصراع وحلوه. وكما كتب البروفيسور الأمريكي للقانون الدولي ريتشارد فولك: «إن الطريقة التي يمكن من خلالها التغلب على هذه الهاوية هي